ALGERIA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤتمر الدولي لاعتماد الاتفاق الدولي لهجرات آمنة، منظّمة و منتظمة
(مراكش 10-11 ديسمبر 2018)

- **معالي السيد الرئيس،**
- **معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة،**
- **معالي السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،**
- **السيدات والسادة الوزراء،**
- **السيدات والسادة الحضور الكرام.**

اسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بجزيل الشكر للمملكة المغربية على الاستقبال الأخوي الذي حظينا به بمدينة مراكش الجميلة، وعلى حفاوة الضيافة التي شهدناها طوال فترة إقامتنا وكذا على حسن تنظيم أشغال هذا المؤتمر.

إن الجزائر وإن عرفت سابقا كبلد مصدر وعبور للهجرة، أضحت في السنوات الأخيرة بلدا مستقبلا لأعداد متزايدة من المهاجرين.

و وفقا لشيم المجتمع الجزائري و تقاليده، تسامحت بلادنا لسنوات طوال مع ظاهرة الهجرة، و تحملت وحدها عبء تواجد المئات بل الالاف من المهاجرين غير الشرعيين على اقليميهما، و الان تجد نفسها امام تحديات تسيير هذه التدفقات الاستثنائية و المتواصلة، لما تنعم به بلادنا من امن و استقرار، بفضل النظرة المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي بنيت على أسس السلم والتسامح التي كرّسها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

إن هذا التدفق الكبير والمستمر للمهاجرين نحو الجزائر كانت له تداعيات سلبية على النظام و الامن العمومين مما دفع بلادنا لأخذ، وبكل مسؤولية و بالتعاون مع بلدان المصدر، التدابير التي من شأنها احتواء هذه التدفقات والتقليل من حجمها، وفي هذا الإطار ما انفكت الجزائر تبذل المزيد من الجهود المعتبرة فيما يخص استقبال المهاجرين في احسن الظروف و التكفل التام بالرعاية الصحية لهم و بترحيل غير الشرعيين منهم بالتوافق مع بلدانهم الاصلية في ظل احترام حقوقهم و كرامتهم الإنسانية وهو الأمر الذي ما فتئ يلحّ عليه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وفقا لقوانين الجمهورية و التزامات الجزائر الدولية .

إن الجزائر التي تشهد تحديات غير مسبوقة، ولأنها معنية بصورة مباشرة بإشكالية الهجرة، شاركت في مسار المشاورات غير الرسمية والمفاوضات ما بين الحكومات لاعتماد "الاتفاق الدولي لهجرات آمنة و منظّمة ومنتظمة "، وذلك وعيا منها بالأهمية التي تكتسيها اليوم حوكمة هذه الظاهرة.

وأخذا بعين الاعتبار، للآثار الناجمة عن هذا الاتفاق في مجال التسيير المستقبلي للهجرات والانعكاسات التي يمكن أن تحدثها بعض أحكامه على واقع الهجرة في بلدنا على المستويين المحلي والوطني، فإن الجزائر وبعد دراسة معمقة للصيغة النهائية لهذا النص ترى انه من الملائم تقديم الملاحظات التالية:

1. الجزائر تدعم الطابع الشامل والمتعدد الأبعاد والتضامني لهذا الميثاق وكذا مبادئه التوجيهية عندما تميل إلى ترقية البعد الإنساني للهجرة، والحق السيادي للدول في تحديد سياساتها الوطنية في هذا المجال والدور الأساسي المعترف به لها في تنفيذ ومتابعة الاتفاق، والطابع غير الملزم قانونا له، والتقاسم العادل للمسؤوليات والأعباء، والتنمية المستدامة، وكذا احترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي.

2. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى الجزائر أهداف هذا الاتفاق التي تصبو إلى مكافحة المشاكل الهيكلية التي تدفع بالأشخاص إلى مغادرة بلدانهم الأصلية، والآثار السلبية للتغيرات المناخية وتدهور البيئة، كما تتفق مع الأهداف الرامية إلى إنقاذ الأرواح البشرية، وتعزيز آليات المكافحة الدولية ضد تهريب المهاجرين والوقاية، والقضاء على الاتجار بالأشخاص، وكذا مكافحة كل أشكال التمييز والعنصرية.

3. اما فيما يتعلق بالأهداف الأخرى، المقدمة في شكل التزامات رسمية غير مطابقة للطابع القانوني غير الملزم لهذا الاتفاق، فإن الوفد الجزائري، يرى ان النص في صيغته النهائية لا يميز بين المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين لاسيما في مجال الاستفادة من الخدمات الأساسية والاندماج.

إن انعدام التمييز بين هاتين الفئتين من المهاجرين في نص ذي طابع دولي لا يعتبر ملائما كونه لا يساهم بفعالية كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

4. إذا كانت الجزائر تتخذ على عاتقها واجب مساعدة المهاجرين مهما كانت وضعيتهم، فهي تعتبر ذلك وقفة تضامنية تمليها اعتبارات إنسانية لا غير، ويجب ان لا تكيف على انها التزاما رسميا يصبح بمرور الوقت ملزما قانونا.

5. لان الجزائر اليوم من بين الدول الأكثر عرضة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فان هذا الواقع المعقّد والصعب قد يتفاقم مستقبلا إذا لم تتخذ التدابير اللازمة والضرورية لمحاربة كل الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نص الاتفاق لم يتضمن بشكل كاف الإجراءات العملية في مجال الوقاية، وتسيير النزاعات المسلحة، والأزمات السياسية، والمجاعة والجفاف، إذ أنه من غير المجدي معالجة آثار الهجرة غير الشرعية دون مجابهة واستئصال الأسباب الحقيقية لها.

6. إن الجزائر إذ تثني على مبدأ احترام سيادة الدول وكذا الطابع غير الملزم قانونا لهذا الاتفاق، فإنها تعتبر أن آلية تنفيذه ومتابعته، يجب أن تكون إرادية، وتدريجية، ومحل موافقة مسبقة من قبل الدول مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الخاص للهجرة في كل بلد، وكذا قدراته وإمكانياته مع استبعاد كل أشكال الاستغلال لملف الهجرة بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تلكم هي أهم الملاحظات التي قمنا برفعها بخصوص الصيغة النهائية لمشروع "الاتفاق الدولي لهجرات آمنة، منظّمة ومنتظمة ".

أشكركـــــــــم على كـــــرم الإصغاء.